

## اقتصاد

## استقبل وفداً برلمانياً روسياً

## الحلقي: سورية وروسيا تبحثان عن هيكل اقتصادي يعزز قدرات الاقتصاد السوري

## الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وإائل الحلقي أن العلاقات الإستراتيجية بين سورية وروسيا والتي تعززت وتطورت في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد والرئيس فلاديمير بوتين، توجب علينا أهمية الاستفادة من هذه العلاقات في الانطلاق بالتعاون الثنائي إلى فضاءات أوسع، تشمل المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية والتقنية والعلمية والطبية والثقافية والإعلامية والتنمية والنظمية والطاقة الكهربائية ومشاريع الري والنقل والاتصالات وقطاع التشييد والبناء وتوسيع قاعدة التجارة البيئية وإقامة مشاريع واستثمارات مشتركة، وخاصة أن سورية مقبلة على مرحلة إعادة البناء والإعمار وسوف يكون للشركات الروسية الدور المحوري والمهم فيها بالتعاون مع الشركات الوطنية السورية والدول الصديقة، مضمناً دور اللجنة المشتركة الروسية السورية في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية في كل المجالات.

أوضح الحلقي أن تنامي الدور الروسي عالمياً أعاد التوازن للعلاقات الدولية واستعيد سياسة القطب الواحد المجرم والمهين بزعامة أميركا والمتحكم بصير شعوب العالم حيث عانت منه دول المنطقة والعالم الكثير من خلال زرع الحروب والفوضى ونشر التطرف والإرهاب وحصل دماء شعوبها من أجل إلهائها بمشاكل داخلية تسهل السيطرة عليها ونهب ممتلكاتها.

من جهته ثمن غافلريوف جهود الحكومة السورية في تعزيز مقومات صمود الشعب والدولة السورية والاقتصاد الوطني ودورها الملموس في تنشيط القطاعات التنموية كافة مؤكداً أهمية إيجاد هيكل اقتصادي سوري روسي يساهم في تعزيز قدرات الاقتصاد السوري بالتعاون مع الصين ودول البريكنس.

## وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: طالبنا المنظمات الدولية باسترجار السلع من الداخل السوري بدلاً من تركيا

## علي محمود سليمان

قال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري لـ«الوطن» إن الوزارة كانت قد لاحظت بأن المنظمات الدولية تستورد بضائع ومساعدات إنسانية تكون الحصصة الأكبر فيها من تركيا، وهو أمر غير مقبول، ولذلك قامت الوزارة بإرسال المنظمات الدولية بكتب تطالب فيها هذه المنظمات بالتوقف عن استرجار هذه السلع والبضائع من أي دولة وخاصة من تركيا، وأن تقوم بتأمينها واسترجارها من الداخل السوري، كوننا نمتلك معامل ومصناعات صناعية سواء في القطاع الخاص أم العام تنتج السلع والمواد ذاتها، وقد تم إرسال كتاب بهذا المحتوى إلى رئيس لجنة الإغاثة الدولية وتم اتخاذ عدة إجراءات بهذا الخصوص من الحكومة السورية، لافتاً إلى أن العمل على هذا الملف ما زال يحتاج لضغط أكبر على المنظمات الدولية لتقوم باسترجار البضائع والسلع التي تقدم كمساعدات إنسانية من المعامل السورية، باعتبار أن من يريد تقديم المساعدات للشعب السوري لا يجب أن يكفني بتقديم المساعدة المادية ولكن يجب أن يساعد في تشغيل اليد العاملة وهي النقطة الأهم وذات المنفعة الإنتاجية والاجتماعية الأفضل للمجتمع.

وقال وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري لـ«الوطن» إن الوزارة كانت قد لاحظت بأن المنظمات الدولية تستورد بضائع ومساعدات إنسانية تكون الحصصة الأكبر فيها من تركيا، وهو أمر غير مقبول، ولذلك قامت الوزارة بإرسال المنظمات الدولية بكتب تطالب فيها هذه المنظمات بالتوقف عن استرجار هذه السلع والبضائع من أي دولة وخاصة من تركيا، وأن تقوم بتأمينها واسترجارها من الداخل السوري، كوننا نمتلك معامل ومصناعات صناعية سواء في القطاع الخاص أم العام تنتج السلع والمواد ذاتها، وقد تم إرسال كتاب بهذا المحتوى إلى رئيس لجنة الإغاثة الدولية وتم اتخاذ عدة إجراءات بهذا الخصوص من الحكومة السورية، لافتاً إلى أن العمل على هذا الملف ما زال يحتاج لضغط أكبر على المنظمات الدولية لتقوم باسترجار البضائع والسلع التي تقدم كمساعدات إنسانية من المعامل السورية، باعتبار أن من يريد تقديم المساعدات للشعب السوري لا يجب أن يكفني بتقديم المساعدة المادية ولكن يجب أن يساعد في تشغيل اليد العاملة وهي النقطة الأهم وذات المنفعة الإنتاجية والاجتماعية الأفضل للمجتمع.



ليرة سورية (نحو ٣,٨٩ مليارات دولار أميركي على سعر صرف ٣٠٠ ليرة بوزن ٨ مليارات كيلو غرام.

تأتي تلك الأرقام التي نشرتها «الوطن» بالتفصيل من مديرية الجمارك العامة، علماً بأن رئاسة مجلس الوزراء عمت على جميع الوزارات والجهات العامة والقطاع المشترك بعدم استيراد أو شراء أي مواد أو بضائع أو تجهيزات ذات منشأ تركي، وعدم قبول العروض التي تتضمن المواد أو البضائع أو التجهيزات التي يدخل في تركيبها أي مكون تركي وذلك في المناقصات وطلبات العروض التي تجري لتأمين احتياجات هذه الجهات، وتكليف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمديرية العامة للجمارك والأجهزة الرقابية المعنية بمتابعة حسن تطبيق أحكام هذا البلاغ.

## مشروع ضريبة «البيوع» يحط على طاولة المصالح العقارية وعشرة أيام لانتهاه المناقشات

## محمد راكان مصطفى

٤٢٩ المذكور ينص على أن «تسوفى الرسوم العقارية على البيوع العقارية على أساس القيمة المالية أو البديل المصرح عنه، أيهما أكبر، وفي حال ثبت أن أصحاب العقارية لم يصرحوا بالبديل الحقيقي لبيع العقار يفرض عليهم دفع الفرق مع غرامة تعادل ثلاثة أمثال الفرق».

وكانت «الوطن» قد نشرت منذ أيام تفاصيل مشروع مرسوم البيوع العقارية بعد إجراء التعديلات الأخيرة عليه، والذي جاء في صيغته الأخيرة أنه يحدد معدل الضريبة الواجب استيفائها بنسبة من القيمة الرائجة المعتمدة، فيالنسبة للعقارات السكنية التامة البناء يستوفي ٠,٥٪ في حال كانت القيمة الرائجة حتى خمسين مليون ليرة سورية، و١٪ في حال كانت القيمة الرائجة فوق خمسين مليوناً حتى مئة وخمسين مليون ليرة سورية، و١,٥٪ في حال كانت القيمة الرائجة فوق مئة وخمسين مليون ليرة سورية، و١,٥٪ للعقارات السكنية التي على الهيكل، و٢٪ للأراضي الواقعة داخل الخطط التنظيمية المصدقة على السنة الأولى للتملك ويزاد بمعدل ٠,٥٪ عن كل سنة تملك على الأزيد إجمالي المعدل على ٥٪ مع معدل السنة الأولى للتملك، و١٪ للأراضي الواقعة خارج الخطط التنظيمية المصدقة، و١٪ عن بيع ملكية العقارات التجارية المعدة لممارسة المهن والحرف التجارية والصناعية وغير التجارية المؤجرة للغير أو غير المؤجرة (رقبة وانتفاع).

كشف مسؤول في وزارة المالية لـ«الوطن»، عن اجتماع عقد يوم أمس بين الإدارة الضريبية ووزارة الإدارة المحلية لمناقشة مشروع مرسوم البيوع العقارية بعد وضع التعديلات الأخيرة عليه.

ويأتي هذا الاجتماع لإحالة مشروع القانون إلى وزارة الإدارة المحلية للنقاش على اعتباره يدخل ضمن مهام وزارة الإدارة المحلية.

من جهة أخرى صرح مصدر مسؤول لـ«الوطن» أنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من المناقشات حول مشروع القانون خلال عشرة أيام ليصار إلى رفعه إلى الجهات المختصة لدراسته واعتماده أصلاً.

وقد تم إحالة تعديلات المشروع رقم ٤٢٩ لعام ١٩٤٨ الخاص بالرسوم العقارية إلى المديرية العامة للمصالح العقارية لكون تفاصيل هذا المرسوم تقع ضمن مهام المديرية. علماً بأن الأسباط الموجبة لإعداد مشروع القانون الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء تنطلق من مصلحة الخزينة العامة للدولة والمواطنين، ولأن البيوعات التي يصرح فيها عن البيع واضحاً وشفافاً وعادلاً من خلال منهجية موحدة في حساب الرسوم العقارية للبيوع. ولأن البيوعات التي يصرح فيها عن البديل الحقيقي تشكل نسبة ضئيلة لا تتجاوز ٢٪ من مجموع البيوع المسجلة، فإن القانون رقم

## ٢ سنوات حتى تتعافى «الكهرباء» بعد الأزمة

## عبد الهادي شباط

كشف معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة لـ«الوطن» أن إجمالي تكاليف الوقود اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية حتى العام ٢٠٣٠ ستبلغ نحو ٨١ مليار دولار وهي أكبر كلفة تشغيلية، حيث سيكون قطاع الكهرباء بحاجة لنحو ١٨٣ مليون طن مكافئ نفطي من الوقود تشمل الغاز والفيول وإننا سنكون بحاجة لـ٢٠ مليار دولار لتنفيذ استثمارات في مجال محطات توليد الطاقة التقليدية والمتجددة بين العامين ٢٠١٦-٢٠٣٠ لتأمين الطلب على الكهرباء والطلب في أوقات الذروة.


مبيّن أن الطلب على الكهرباء متغير ويرتفع في أوقات الذروة إلى ٣٠٪ وأحياناً يصل إلى ٤٥٪ ويرتبط هذا التغير بمدى الحاجة لاستخدام الطاقة سواء للأغراض المنزلية أو الصناعية أو التجارية والخدمية حيث تلعب حالة الطقس من حرارة وبرودة على مستوى اليوم أو العام دوراً مهماً في تحديد كميات الاستهلاك.

وحول فترة التعافي التي يحتاج إليها قطاع الكهرباء بين معاون الوزير أنها تقدر بـ٣ سنوات بعد انتهاء الأزمة لتعود الأمور الحاصل في مادتي الفيول والغاز المحليتين، وإن الوزارة والجهات التابعة لها عملت على إعداد خريطة استئنافية لتنفيذ المشروعات وفق أولوياتها خلال السنوات القادمة بتسويل حكومي وبمشاركة تمويل الطرق الخاص الذي سيكون له الحصصة الأكبر في



إنشاء وتشغيل محطات توليد الطاقة حيث من المتوقع أن يسهم القطاع الخاص بتسويل نحو ٨٠-٩٠٪ من هذه المشاريع على أن يبيع هذه الطاقات المتجددة للمؤسسة العامة لنقل الكهرباء المحولة لتزويد المشتركين بالطاقة الكهربائية وعدم وجود بيع مباشر من قبل المستثمرين والقطاع الخاص للمشاركين لكون التكلفة الكهربائية مازالت مدعومة ولا تعكس تكاليف الإنتاج، علماً أن وزارة الكهرباء أنجزت معظم التشريعات الخاصة بمنح التسهيلات التي من شأنها فسح المجال

للتنمية وتنفيذ وتأهيل البنى التحتية للقطاع الكهربائي وإنشاء المحطات العاملة في مجال الطاقات المتجددة مثل المزارع الريحية واللواطف الكهربائية لتعويض النقص الحاصل في مادتي الفيول والغاز المحليتين، وإن الوزارة والجهات التابعة لها عملت على إعداد خريطة استئنافية لتنفيذ المشروعات وفق أولوياتها خلال السنوات القادمة بتسويل حكومي وبمشاركة تمويل الطرق الخاص الذي سيكون له الحصصة الأكبر في



### «الأسود» يهوي ٥٪ في ثاني أسبوع «أحمر»


بلغت خسائر الخامين القياسيين للنفط (الأميركي وفرن) نحو ٥ بالمئة على مدى الأسبوع الماضي وذلك في ثاني انخفاض أسبوعي على التوالي.

وبحسب تقرير لوكالة رويترز أنهت عقود خام القياسي العالمي مزيج برنت لأقرب استحقاق تداولات الجمعة منخفضة ٩ سنتات لتسجل عند التسوية ٤٧,٩٩ دولاراً للبرميل. وهبطت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط ٧٨ سنتاً أو ١,٧٢ بالمئة لتتعلق عند ٤٤,٦٠ دولاراً للبرميل.

ومنعت وفرة مستمرة في إمدادات النفط العالمية -ترجع جزئياً إلى ضخ قياسي للخام من أكبر المنتجين في منظمة أوبك- أسعار الخام من تحقيق انتعاش قوي على الرغم من تسجيلها ارتفاعات حادة متقطعة قليلة منذ أوائل أيلول.

من جانبها رجحت الحكومة الروسية أن يزداد إنتاج النفط الروسي بحلول نهاية العام الجاري وأن يتجاوز إجمالي الناتج الذي حققه العام الماضي بنسبة ٨ بالمئة. وبحسب وكالة سيوتنيك الروسية أن وثائق الميزانية الفيدرالية الروسية التي نشرت على الموقع الرسمي لمجلس الدوما الروسي أظهرت أن الحكومة الروسية تتوقع ارتفاع إنتاج النفط ليصل إلى ٥٢١ مليون طن بحلول نهاية العام الجاري.

ومن المتوقع أيضاً أن تصل صادرات النفط الروسية إلى ٢٣٧ مليون طن بحلول نهاية عام ٢٠١٥ في حين تشير التوقعات إلى ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى ١٧٠ مليار متر مكعب في نهاية العام الحالي.




### «الأصفر» يلحق الدولار محلياً ويخالف انخفاضه عالمياً

تباين أداء المعدن الثمين بين العالمي والمحلي بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، فبينما أنهى الذهب تعاملات الأسبوعية منخفضة ١,٢ بالمئة مرتداً عن أسبوعين من المكاسب في السوق الفورية (العالية) حافظ محلياً على مستواه المرتفع إلى ١٠٨٠٠ ليرة سورية لغرام ٢١ قيراطاً، في حين أنهى تعاملات الأسبوع السابق عند ١٠٧٠٠ ليرة.

ويبدو أثر سعر الصرف واضحاً على ارتفاع قيمة الذهب بالنسبة للمقيمين في البلد، فبينما انخفض سعره بنحو ١,٧٪ منذ بداية العام حتى تاريخه، ارتفع محلياً بأكثر من ٥٥٪.

وعالمياً، أغلقت أسعار الذهب على انخفاض طفيف يوم الجمعة الماضي مع صعود الدولار إلى أعلى مستوى في أكثر من شهرين وتسجيل الأسهم الأميركية مكاسب قوية بعد أن أجرت الصين تيسيراً للسياسة النقدية للمرة السادسة في عام وهو ما عزز الأمل في زيادة للفائدة الأميركية. وبحسب تقرير لوكالة رويترز صعد الذهب أكثر من ١ بالمئة إلى ١١٨٠ دولاراً في التعاملات المبكرة يوم الجمعة في سوق نيويورك عقب إعلان بكين خفضاً مفاجئاً لأسعار الفائدة.

وراهن المستثمرون في بادئ الأمر على أن مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي سيكون مضطراً إلى تأجيل زيادة في أسعار الفائدة بالنظر إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، لكن الشراء سرعان ما تبخر بفعل آراء بأن التحفيز الصيني وبيانات أميركية إيجابية تجعل زيادة الفائدة الأميركية مرجحة بشكل أكبر هذا العام.



### «الأخضر» دون ٢٤٠ في السوداء ولا تغيير في الرسمي


انخفض سعر صرف الدولار بشكل طفيف في السوق غير النظامية، ليكسر مستوى ٢٤٠ ليرة هبوطاً، بعد أن لاس مستوى ٢٣٤ ليرة وفق ما تداولته الأوساط التجارية متأثر بالواقع الإلكتروني وصفحات الفيسبوك وتطبيقات الموبايل، وذلك إثر انتشار معلومات تداولتها المواقع الإلكترونية تفيد بتدخل جديد لمصرف سورية المركزي هذا الأسبوع عبر مجموعة من التجار والصناعيين هذه المرة، في الوقت الذي يحافظ فيه المصرف المركزي على تدخله عبر عدد محدود من شركات الصرافة، من دون تغيير في الأسعار.

وحدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية بـ ٢٢٣,٥٥ ليرة سورية كسعر وسطي للمصارف بـ ٢٢٣,٦١ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة.

كما حدد المصرف في قائمة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عنه اليوم سعر صرف الدولار مقابل الليرة لتسليم الحوالات الشخصية بـ ٢٢٣ ليرة سورية.

ويبلغ سعر صرف اليورو مقابل الليرة السورية حسب القائمة بـ ٣٦٧,٥٤ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٣٦٧,٦٠ ليرة كسعر وسطي لمؤسسات الصرافة و ٣٦٥,١٨ ليرة لتسليم الحوالات الشخصية.

وعالمياً، صعد مؤشر الدولار -الذي يقيس قيمة العملة الأميركية أمام سلة من ست عملات رئيسية- بـ ٠,٦٩ بالمئة إلى ٩٧,٠٤٤ مسجلاً أعلى مستوياته في شهرين، وزادت خسائر العملة الأوروبية الموحدة أمام الدولار الأميركي على مدى الأسبوع الماضي لتصل إلى نحو ٢ بالمئة مسجلة أسوأ أداء أسبوعي في ثلاثة أشهر.



### «بورصة دمشق» تتقدم في منطقة الأمان الخضراء

إقبال على الأسهم السورية شهدت سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، قدم دعماً للمؤشر الذي زاد بأكثر من ١٨ نقطة، متقدماً في منطقة الأمان الخضراء بنسبة تجاوزت ١,٥ بالمئة، بعد انخفاض ملموس طيلة الفترات الماضية وتدتن في حركة التعاملات.

ويبدو أن وصول أسعار الأسهم وخاصة القيادية ذات السيولة العالية نسبياً شجع المتعاملين على الشراء على أمل جني الأرباح بعد ارتفاع الأسعار إلى مستويات جديدة.

وترافق ارتفاع مؤشر السوق الأسبوع الماضي مع تحسن ملموس في حجم التعاملات، متجاوزاً الوسطي الأسبوعي للعام الحالي، إذ تم تداول نحو ١٨٧,٥ ألف سهم، وهو ما يزيد على الوسطي الأسبوع بنحو ٤١,٦ ألف سهم، إذ يبلغ ١٤٥,٨٨ ألف سهم خلال العام الجاري.

أما قيمة التعاملات فرغم ارتفاعها الملحوظ إلا أنها بقيت أقل من الوسطي الأسبوع بنصف مليون ليرة سورية، إذ بلغت قيمة تعاملات الأسبوع الماضي ١٨,٢٢ مليون ليرة مقارنة بالوسطي البالغ ١٩,١٨ مليون ليرة، ومن المتوقع استمرار الأداء الإيجابي في السوق ولكن بحذر نسبي وربما تظهر النتائج المالية للشركات المدرجة.

وجرت تعاملات الأسبوع الماضي على أسهم لتسعة شركات، ارتفع أسعار أسهم ست شركات وانخفضت أسعار سبهمين، واحتفظ أسهم على سعره دون تغيير.

وكان أكبر ارتفاع في السعر من نصيب سهم فرنسيسك بنسبة ٨,٥٪، وأكبر انخفاض لسهم المصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة ٦,٦٪.